مجلة البحوث الاقتصادية والمالية
ISSN : 2352 - 9822
العدد الخامس / جوان 2016

OEB Univ. Publish. Co.

تداعيات الأزمة النفطية الراهنة على الجزائر وأهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ترقية الصادرات الصناعية التحويلية

The impact of the current oil crisis on Algeria and the importance of foreign direct investment in the promotion of manufacturing industrial exports

د. ريغي هشام
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
المركز الجامعي بميلة

تصنيف JEL: F14، F21، F23، L6،L71
تاريخ الاستلام: 29/10/2015 تاريخ قبول النشر: 23/05/2016

الملخص :

أدى الانخفاض الراهن لأسعار النفط إلى إعادة التفكير في الحلول المناسبة لتفادي الوقوع في أزمة اقتصادية واجتماعية عميقة والخروج من التبعية لقطاع المحروقات الذي ميزت الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال. ويُعتبر القطاع الصناعي التحويلي دائماً البديل الأفضل نظرا إلى ما يتمتع به من خصائص تؤهله للعب دور جد هام في هذا المجال من خلال ترقية الصادرات الصناعية التحويلية. إلا أن القطاع الصناعي التحويلي في الجزائر لا يلعب في الوقت الراهن هذا الدور حيث تغطي الواردات الصناعية التحويلية جزءاً كبيراً من السوق الداخلي، في حين أن صادرات مختلف فروع القطاع الصناعي التحويلي لا تُذكر في ظل ضعف القطاع الخاص في هذا المجال. ويلعب الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الصناعي التحويلي دوراً جد هام في ترقية إنتاج وتصدير المنتجات الصناعية التحويلية في الدول المضيفة. غير أن الجزائر تشهد نقصاً في التدفقات من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بصفة عامة، وإلى القطاع الصناعي التحويلي بصفة خاصة ما يحرمها من الاستفادة من مزايا القدرات التصديرية التي تتميز بها الشركات المتعدية الجنسية.

الكلمات المفتاحية: صادرات المحروقات، أزمة نفطية، الصادرات الصناعية التحويلية، الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

Résumé :

La baisse actuelle des prix du pétrole ont conduit à une remise en question des solutions appropriées pour éviter de tomber dans une crise économique et sociale profonde et sortir de la dépendance au secteur des hydrocarbures qui a caractérisé l'économie algérienne depuis l'indépendance. Le secteur industriel manufacturier est considéré toujours comme la meilleure alternative étant donné ses caractéristiques qui le qualifient à jouer un rôle très important dans ce domaine par le biais de la promotion des exportations industrielles manufacturières. Cependant, le secteur industriel manufacturier en Algérie ne joue pas à l'heure actuelle ce rôle où les importations industrielles manufacturières couvrent une grande partie du marché intérieur, tandis que les exportations des différentes branches du secteur industriel manufacturier sont négligeables avec la faiblesse du secteur privé dans ce domaine. L'investissement étranger direct dans le secteur industriel manufacturier joue un rôle très important dans la promotion de la production et de l'exportation des produits industriels manufacturiers dans les pays d'accueil. Toutefois, l'Algérie connaît une pénurie des flux d'investissements directs étrangers en général, et au secteur industriel manufacturier en particulier ce qu'il la prive des avantages de capacités d'exportation qui caractérisent les sociétés multinationales.

Mots clés : Exportations des hydrocarbures, Crise pétrolière, Exportations industrielles manufacturières, Investissements directs étrangers.

مقدمه:

تُمثل عائدات الصادرات من المحروقات مصدراً هاماً لمداخيل العديد من الدول لتمويل خططها التنموية وواردتها. وتُعتبر الجزائر أحد هذه الدول حيث شكلت إيرادات صادرات المحروقات المصدر الشبه الوحيد لتمويل خطط التنمية فيها وواردتها منذ الاستقلال. وترتبط العديد من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر بعائدات صادرات المحروقات حيث تؤثر التقلبات التي تحدث في أسواق النفط العالمية على العديد من تلك المؤشرات وهو الأمر الذي يدفع إلى التفكير في سبل التخلص من هذه التبعية من خلال تنويع الاقتصاد الوطني.

وفي هذا الصدد يلعب القطاع الصناعي التحويلي دوراً جد هام بالنظر إلى قدرته على إنتاج تشكيلة واسعة من المنتجات الصناعية لتلبية الاستهلاك المحلي والتصدير. ويلعب هذا الأخير دورا مهما في تنويع مصادر الدخل من العملات الأجنبية من خلال التصدير إلى مختلف الأسواق الدولية وهذا من خلال تشجيع الاستثمارات في المشاريع الصناعية التحويلية ومن تم تشجيع الصادرات خاصة من طرف المستثمرين الأجانب في ظل نقص الاستثمارات الخاصة الوطنية في هذا المجال.

أولا: إشكالية الدراسة:

بالنظر إلى العجز الكبير الذي يشهده الاستثمار في القطاع الصناعي التحويلي في الجزائر من طرف القطاع الخاص المحلي المتمثل خاصة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبالتالي عدم المساهمة بفعالية في الصادرات، فإن الاستثمارات الأجنبية المباشرة يُمكنها أن تلعب دوراً بديلاً في هذ الصدد. ومن هنا يُمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

"ما أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاع الصناعي التحويلي في ترقية الصادرات الصناعية التحويلية في الجزائر؟"

ثانيا: فرضية البحث:

للإجابة على إشكالية البحث تم طرح الفرضية التالية: لا يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر دوراً يُذكر في القطاع الصناعي التحويلي والصادرات من المنتجات الصناعية التحويلية.

ثالثا: منهج البحث ومصادر البيانات المُستخدمة

فيما يخص المنهج المتبع في هذه الدراسة فقد اتبع الباحث المنهج الوصفي والتحليلي. وتم استخدام العديد من مصادر البيانات المستخدمة في هذا البحث من منظمة الدول المصدرة للنفط، الديوان الوطني للإحصائيات ومنظمة الأونكتاد. كما تم الاستعانة بالرسومات البيانية.

رابعا: أهداف وأهمية البحث:

يهدف البحث أساساً إلى معرفة الدور المحتمل الذي يُمكن أن يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في المساهمة في تنويع الصادرات من المنتجات الصناعية التحويلية وبالتالي المساهمة في تقليص ارتباط الاقتصاد الوطني بقطاع المحروقات ولعبه دور البديل للقطاع الخاص المحلي الذي يتميز بالضعف في هذ الصدد، كما يهدف إلى تقديم بعض التوصيات بناء على النتائج المُتوصل إليها.

وتكمن أهمية هذ البحث أنه جاء في ظل أزمة نفطية شديدة نتيجة ما تشهده أسواق النفط في الوقت الراهن من انخفاض حاد في أسعار النفط بعد سلسلة الارتفاعات التي ميزت السنوات السابقة وتجاوز فيها سعر برميل النفط عتبة 100 دولار/برميل.

خامسا: الدراسات السابقة:

ونتناول هنا دراستين:

- **ريغي هشام: التحرير الإقتصادي وأسواق العمل:** حالة القطاع الصناعي في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة باجي مختار –عنابة–، السنة الجامعية 2015/2014.

وتناولت هذه الدراسة في أحد أجزائها دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاع الصناعي التحويلي في الجزائر وتوصلت إلى أنه بالإضافة إلى قلة تدفقات تلك الاستثمارات بصفة عامة، فإن قطاع الصناعة التحويلية لم يستفد بشكل هام من تلك تدفقات.

- حسين عبد المطلب الأسرج: سياسات تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول العربية، سلسلة رسائل بنك الكويت الصناعي، رقم 83، ديسمبر 2005، وتم تحميلها من موقع MPRA (Munich Personal RePEc Archive) على العنوان الالكتروني (https://mpra.ub.uni-muenchen.de/2230/1/MPRA_paper_2230.pdf). بتاريخ 2015/01/18. ومن بين ما تطرقت إليه الدراسة أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة يُمكنها علاج الخلل الهيكلي لاقتصاديات الدول النامية إذا ما تدفقت نحو القطاع الصناعي ومشروعات البنية الأساسية اللازمة لقيام اقتصاديات حديثة، إلا أن الشركات المتعدية الجنسية قد لا توجه استثماراتها إلى القطاعات الاقتصادية بشكل يُسهم في علاج ذلك الخلل. فتلك الاستثمارات قد تتوجه نحو الصناعات الاستخراجية دون التصنيع وبالتالي محدودية المساهمة في تطوير قطاع الصناعة التحويلية.

سادسا: أقسام البحث:

سوف يتم معالجة موضوع البحث من خلال العناصر التالية:

1- الأزمة النفطية الراهنة وتداعياتها على الجزائر.

2- واقع واتجاهات التجارة الخارجية في المنتجات الصناعية التحويلية في الجزائر.

3- أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ترقية الصادرات الصناعية التحويلية في الجزائر.

1- الأزمة النفطية الراهنة وتداعياتها على الجزائر:

1-1- الأزمة النفطية في الجزائر وأسبابها:

شهد متوسط سعر النفط الجزائري (صحاري بلند) خلال السنوات الماضية ارتفاعا هاماً حيث إرتفع من 28.77 دولار/برميل سنة 2000 إلى 98.96 دولار/برميل سنة 2008 قبل أن يهوي إلى 62.35 دولار/برميل سنة 2009 بفعل الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، إلا أنه سرعان ما عاود الارتفاع إلى 80.35 دولار/برميل سنة 2010 وإلى 112.92 دولار/برميل سنة 2011 واستمر السعر المتوسط فوق عتبة 100 دولار/برميل حتى شهر أوت من سنة 2014 حيث هوى بعد ذلك إلى 97.10 دولار/برميل في سبتمبر من نفس السنة واستمر هذا الانخفاض ليصل إلى أدنى مستوى خلال شهر جانفي من سنة 2016

حيث بلغ متوسط السعر 31.28 دولار/برميل ليشهد بعد ذلك ارتفاعا إلى 42.33 دولار/برميل في أفريل من سنة 2016.

الشكل رقم 1: تطور أسعار النفط الجزائري الفورية (صحاري بلند) دولار/برميل

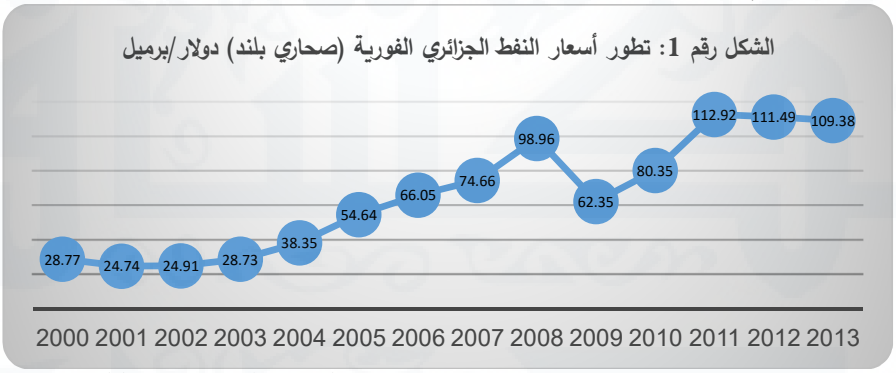

Source: élaboré par nos soins en se basant sur:
- données de 2000 à 2010: OPEC: Annual Statistical Bulletin, 2010/2011 (http://www.opec.org)
- données de 2011 à 2013: OPEC: Annual Statistical Bulletin, 2015 (http://www.opec.org).

الشكل رقم 2: تطور أسعار النفط الجزائري (صحاري بلند) دولار/برميل

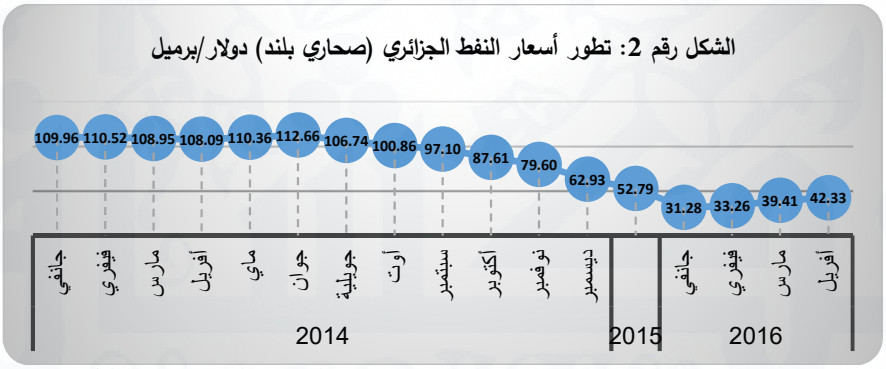

Source: élaboré par nos soins en se basant sur:
- données de janvier à decembre 2014: OPEC bulletin 1-2/15. (http://www.opec.org).
- donnée de 2015:OPEC Monthly Oil Market Report-18 January 2016.(http://www.opec.org).
- données de janvier à février 2016: OPEC Monthly Oil Market Report-14 March 2016.(www.opec.org).
- données de mars à avril 2016: OPEC Monthly Oil Market Report-13 May 2016. (www.opec.org).

وجاء الانخفاض الكبير لأسعار النفط العالمية مدفوعاً بعاملي العرض والطلب:

فعلى جانب العرض، اكتسبت ثلاثة من العوامل أهمية خاصة:

– الزيادات المفاجئة في إنتاج النفط داخل منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك): ويرجع أحد أسباب هذه الزيادات إلى تعافي إنتاج النفط بوتيرة أسرع من المتوقع في بعض البلدان أعضاء أوبك، بما فيها العراق، وكذلك ليبيا في بعض الأحيان، بعد انقطاعها وتراجعها في وقت سابق.

– زيادة الإنتاج خارج منظمة أوبك: برغم اتساق هذه الزيادات إلى حد كبير مع التوقعات في النصف الثاني من 2014، فقد فاقت التوقعات في 2013 ومطلع 2014. وبوجه عام، ارتفع الإنتاج خارج أوبك بنحو 1.3 مليون برميل يوميا في 2013 وبما يزيد على 2.0 مليون برميل يوميا في 2014. وترجع معظم الزيادات في العرض إلى تزايد الإنتاج في أمريكا الشمالية، يتصدره إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة.

– تحول غير متوقع في دالة العرض داخل أوبك: قررت البلدان أعضاء أوبك في نوفمبر 2014 ألا تخفض الإنتاج استجابة لبدء توافر عرض موجب من التدفقات الصافية (الفرق بين الإنتاج العالمي والاستهلاك العالمي). وبدلا من ذلك، قررت الحفاظ على المستوى المستهدف من إنتاجها الجماعي وهو 30 مليون برميل يوميا، برغم تزايد مخزون النفط (المقترن بالعرض الموجب من التدفقات الصافية).[1]

وعلى جانب الطلب، شهد نمو استهلاك النفط على مستوى العالم خلال سنة 2014 تباطؤا كثيرا إلى نحو 0.7 مليون برميل يوميا (بزيادة مقدارها 0.7% من عام 2013)، أي حوالي نصف النمو الذي تحقق في 2012–2013. ويرجع هذا التباطؤ في الأساس إلى تراجع الاستهلاك من جديد في دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (بصفة رئيسية في أوربا والمحيط الهادئ) بعد زيادة الاستهلاك بصورة غير عادية في 2013 (أخذ الطلب على النفط في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي يتراجع بوجه عام منذ 2005). وفي الأسواق الصاعدة ظل نمو استهلاك النفط فيها منخفضا فبلغ نحو 1.1 مليون برميل يوميا (بزيادة مقدارها 2.5% عن العام السابق) لكنه وفر صافي نمو الاستهلاك بأكمله.[2]

1–2– تداعيات الأزمة النفطية على بعض المجاميع الإقتصادية في الجزائر:

بالنظر إلى ارتباط الكثير من المؤشرات الاقتصادية على عائدات المحروقات، فإن تهاوي أسعار النفط سيؤدي إلى تهاوي تلك المؤشرات.

فعلى مستوى معدلات النمو الاقتصادي، يتوقع صندوق النقد الدولي تباطؤ النمو الاقتصادي في الجزائر (نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي) من 4.1% سنة 2014 إلى 2.6% سنة 2015 مع تفاقم مواطن الضعف في المالية العامة والحسابات الخارجية القائمة في الاقتصاد نتيجة انخفاض أسعار النفط.[3]

وعلى مستوى التجارة الخارجية، شهدت قيمة الصادرات من المحروقات انخفاضا بنسبة 6.9% سنة 2014 وهي سنة شهد فيها سعر برميل النفط الجزائري تهاوي كبير إلى 62.93 دولار في ديسمبر من 109.96 دولار في جانفي من نفس السنة مساهما بذلك في انخفاض قيمة الصادرات الكلية بـ 5%. وشهدت هذه السنة عجزاً تجارياً بلغ 249.8 مليار دج. وخلال الفترة 2001-2014، وبالإضافة إلى العجز التجاري المذكور، فلقد تحقق عجز تجاري وحيد سنة 2009 بـ 57.9 مليار دج نتيجة تهاوي أسعار النفط بسبب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية حيث انخفض متوسط سعر النفط الجزائري من 98.96 دولار/برميل سنة 2008 إلى 62.35 دولار/برميل سنة 2009. مع ملاحظة أن الواردات طيلة الفترة شهدت معدلات نمو إيجابية.

الجدول رقم 1: تطور التجارة الخارجية خلال الفترة 2001-2014 (مليار دج)

السنوات	الصادرات من البضائع والخدمات				الواردات من البضائع والخدمات				الميزان التجاري
	البضائع		الخدمات	المجموع	نمو الصادرات (%)	البضائع	الخدمات	المجموع	نمو الواردات (%)	
	المحروقات		البضائع الأخرى							
	القيمة	نسبة النمو (%)								
2001	1433.0	-11.0	42.00	75.9	1550.9	-10.60	791.5	139.2	930.7	8.57	620.2
2002	1445.0	0.8	57.5	103.3	1605.8	3.54	1001.0	158.1	1159.2	24.55	446.6
2003	1848.0	27.9	52.0	108.9	2009.0	25.11	1097.3	156.8	1254.0	8.18	755
2004	2277.7	23.3	56.8	128.4	2462.9	22.59	1357.2	219.9	1577.1	25.77	885.8
2005	3355.0	47.3	66.7	148.0	3569.6	44.93	1553.1	267.4	1820.4	15.43	1749.2
2006	3882.0	15.7	86.0	181.7	4149.7	16.25	1588.9	274.6	1863.5	2.37	2286.2
2007	4121.8	6.2	92.4	188.1	4402.2	6.08	1945.0	381.1	2326.1	24.82	2076.1
2008	4954.0	20.2	125.0	219.0	5298.0	20.35	2605.1	565.7	3170.8	36.31	2127.2
2009	3225.6	-34.9	77.4	222.8	3525.9	-33.45	2889.3	694.5	3583.8	13.03	-57.9
2010	4220.1	30.8	120.5	269.5	4610.1	30.75	3042.5	725.5	3768.0	5.14	842.1
2011	5223.8	23.8	150.3	284.5	5658.6	22.74	3477.5	695.4	4172.9	10.75	1485.7
2012	5527.7	5.8	159.6	292.4	5979.8	5.68	3948.4	663.7	4612.1	10.53	1367.7
2013	5057.5	-8.5	159.6	311.7	5528.8	-7.54	4416.7	644.4	5061.1	9.74	467.7
2014	4709.6	-6.9	208.0	335.0	5252.6	-5.00	4765.3	737.1	5502.4	8.72	-249.8

Source: Les comptes économiques en volume de 2000 à 2014, ONS, N° 710. (www.ons.dz).
وقام الباحث بحساب معدلات نمو: الصادرات من المحروقات، الصادرات الكلية من البضائع والخدمات، نمو الواردات وقيمة الميزان التجاري.

ولابد للإشارة فيما يخص الصادرات من المحروقات أن هذه الأخيرة لا تخص فقط الصادرات من النفط الخام، بل أن الصادرات من المحروقات تشمل أيضا: الكوندونسا (Condensât)، المنتجات البترولية المكررة، غاز البترول المميع، الغاز الطبيعي المميع، والغاز الطبيعي وبالتالي فإن أحجامها وأسعار وحداتها هي التي تحدد قيمة الصادرات الكلية من المحروقات (الجدول رقم 1 في قائمة الملاحق). ونجد أن قيمة الصادرات من البترول الخام لم تُمثل سوى 31.4% من الصادرات الكلية للمحروقات سنة 2014 منخفضة عن مستوى سنة

2010 حيث بلغت 36.9%. ونلاحظ أن انخفاض قيمة الصادرات من النفط الخام لسنة 2014 لا تعود فقط لانخفاض سعر البرميل من النفط، بل أيضا لانخفاض حجم الصادرات حيث بلغت 184.5 مليون برميل منخفضاً عن مستوى سنة 2010 حيث بلغ 258.7 مليون برميل.

كما أن انخفاض الصادرات الكلية من المحروقات مرده، بالإضافة إلى انخفاض حجم الصادرات من النفط الخام وسعره، إلى انخفاض أحجام وأسعار وحدات بعض العناصر المكونة لها. فنلاحظ انخفاض قيمة الصادرات من الكوندونسا سنة 2014 نظرا لانخفاض كل من الحجم المصدر وسعر الوحدة، ونفس الشيء بالنسبة للغاز الطبيعي. في حين أن عناصر أخرى شهدت ارتفاعا في قيمة صادراتها رغم انخفاض أسعارها نظراً لارتفاع حجم الصادرات منها كما هو الشأن بالنسبة للمنتجات البترولية المكررة (والتي أصبحت قيمتها تمثل ثاني أهم عنصر في الصادرات من المحروقات بنسبة 22.6%)، غاز البترول المميع، الغاز الطبيعي المميع.

ونلاحظ أيضاً أن انخفاض قيمة صادرات المحروقات لسنة 2013 مرده إلى انخفاض جميع العناصر المكونة لصادرات المحروقات ماعدا الكوندونسا التي ارتفعت قيمة صادراتها إلى 4838.6 مليون دولار.

وعلى مستوى احتياطيات الصرف (خارج الذهب)، والتي شهدت في السنوات الماضية زيادات هامة في رصيده نتيجة الارتفاع الهام لأسعار النفط حيث ارتفع من 11.90 مليار دولار سنة 2000 إلى ذروته سنة 2013 بـ 194.012 مليار دولار ليشهد بعد ذلك تراجعاً إلى 178.938 مليار دولار سنة 2014، أي بانخفاض بـ 15 مليار دولار في ظرف سنة واحدة. وإلى 159.918 مليار دولار في الثلاثي الأول من سنة 2015، أي بانخفاض بـ 19 مليار دولار في ظرف ثلاثة أشهر فقط، ثم 159.027 مليار دولار حتى جوان من سنة 2015. ومن المتوقع أن يشهد الاحتياطي مزيداً من الانخفاض مع استمرار الانخفاض في أسعار النفط.

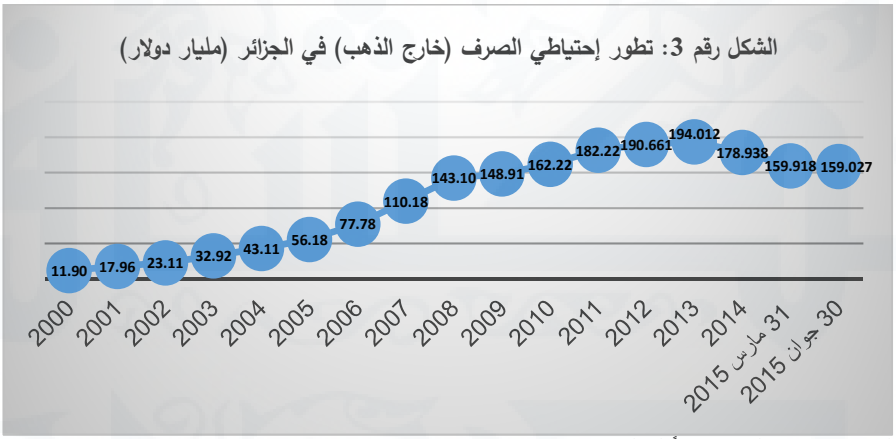

المصدر: من إعداد الباحث إستناداً إلى المعطيات من:
- معطيات من 2000 إلى 2011: الديوان الوطني للإحصائيات: حوصلة إحصائية 1962-2011، الفصل 13: النقود والقروض. (www.ons.dz).
- données de 2012 à 2013: evolution economique et monetaire en Algerie, Rapport 2013, Banque d'Algérie, octobre 2014, P.48. (http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapportba2013/rapportdactivite2013.pdf).
-donnée de 2014: TENDANCES MONETAIRES ET FINANCIERES AU COURS DU QUATRIEME TRIMESTRE 2014, Banque d'Algérie, mars 2015. (http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/nc47.pdf).
- donnée de 31 mars 2015: TENDANCES FINANCIERES ET MONETAIRES AU PREMIER TRIMESTRE 2015, SOUS L'EFFET DU CHOC EXTERNE, Banque d'Algérie, Juin 2015. (http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/nc48.pdf).
- donnée de 30 juin 2015: Tendances financières et monétaires au premier semestre 2015, Banque d'Algérie, septembre 2015, (http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/nc49.pdf).

وفيما يخص صندوق ضبط الإيرادات[4] (Fonds de régulation des recettes) فمن المتوقع أن يشهد انخفاضا في باب إيراداته بسبب انخفاض فائض القيمة الناتج عن مستوى إيرادات الجباية البترولية يفوق تقديرات قانون المالية بسبب انخفاض أسعار النفط. والشكل التالي يوضح تطور رصيد صندوق ضبط الإيرادات.

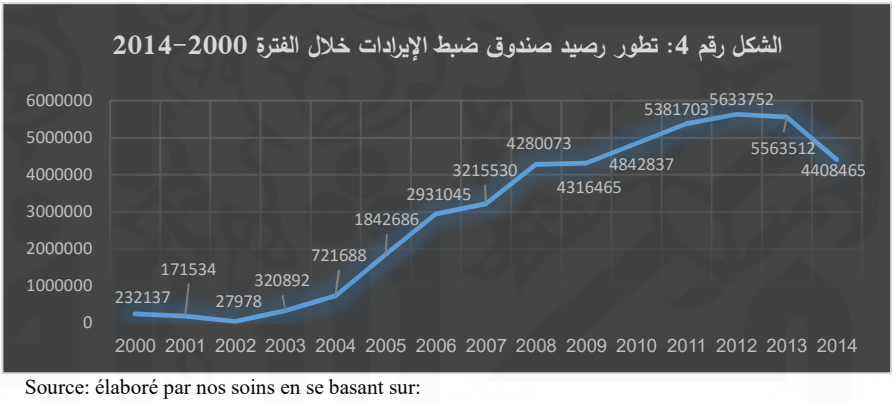

Source: élaboré par nos soins en se basant sur:
http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/frr/FRR2014.pdf (26/10/2015).

2- واقع واتجاهات التجارة الخارجية في المنتجات الصناعة التحويلية في الجزائر :

يُمكن تحليل واقع واتجاهات الواردات والصادرات من المنتجات الصناعية التحويلية من خلال قيمها، هيكلها ومعدلات الاختراق (فيما يخص الواردات) ومعدلات مجهود التصدير (فيما يخص الصادرات).

2-1- تحليل واقع واتجاهات الواردات الصناعية التحويلية:

ارتفعت الواردات من مختلف المنتجات الصناعية التحويلية ارتفاعا كبيراً خلال الفترة 2001-2013 كما يلي: المنتجات الحديدية، المعدنية، الميكانيكية والكهربائية من 378475.9 مليون دج إلى 2179259.2 مليون دج، منتجات مواد البناء، الخزف، الزجاج من 12522.4 مليون دج إلى 87455.3 مليون دج، منتجات الكمياء، المطاط والبلاستيك من 102239.2 مليون دج إلى 556230.8 مليون دج، المنتجات الغذائية، التبغ والكبريت من 100654.7 مليون دج إلى 467104.4 مليون دج، منتجات الصناعات النسيجية من 11954.4 مليون دج إلى 73936.4 مليون دج، المنتجات الجلدية والأحذية من 2205.5 مليون دج إلى 16864.0 مليون دج، المنتجات الخشبية، الفلين والورق من 33817.4 مليون دج إلى 151290.9 مليون دج.

وفيما يخص تطور هيكل الواردات والمنتجات الصناعية التحويلية المهيمنة على الواردات (الجدول رقم 2 في قائمة الملاحق)، نجد أن المنتجات الحديدية، المعدنية، الميكانيكية والكهربائية تهيمن على مجمل الواردات وعلى الواردات الصناعية التحويلية طيلة الفترة 2001-2013. حيث تمثل هذه المنتجات حوالي نصف الواردات خلال سنة 2013 (49.9%) مرتفعة بشكل بسيط عن سنة 2001 حيث مثلت 49.5%. مع ملاحظة أن الواردات من هذه المنتجات مثلت 63.9% سنة 2009. وتأتي المنتجات الكيميائية، المطاطية والبلاستيكية في المرتبة الثانية بـ 12.7% سنة 2013 منخفضة عن سنة 2001 حيث مثلت 13.4%. ثم تأتي المنتجات الغذائية، التبغ والكبريت بـ 10.7% سنة 2013 منخفضة عن سنة 2001 حيث مثلت 13.2%، المنتجات الخشبية، الفلين والورق بـ 3.5% منخفضة عن سنة 2001 حيث مثلت 4.4%، الصناعات المختلفة بـ 2.4% مرتفعة عن سنة 2001 حيث مثلت 0.8%، منتجات مواد البناء، الخزف والزجاج بـ 2.0% مرتفعة عن سنة 2001 حيث مثلت 1.6%، منتجات الصناعات النسيجية بـ 1.7% مرتفعة عن

سنة 2001 حيث مثلت 1.6%، المنتجات الجلدية والأحذية بـ 0.4% مرتفعة عن سنة 2001 حيث مثلت 0.3%.

الشكل رقم 5: تطور واردات المنتجات الصناعية التحويلية حسب مدونة قطاعات النشاط (NSA) في القطاع الصناعي التحويلي خلال الفترة 2001-2013

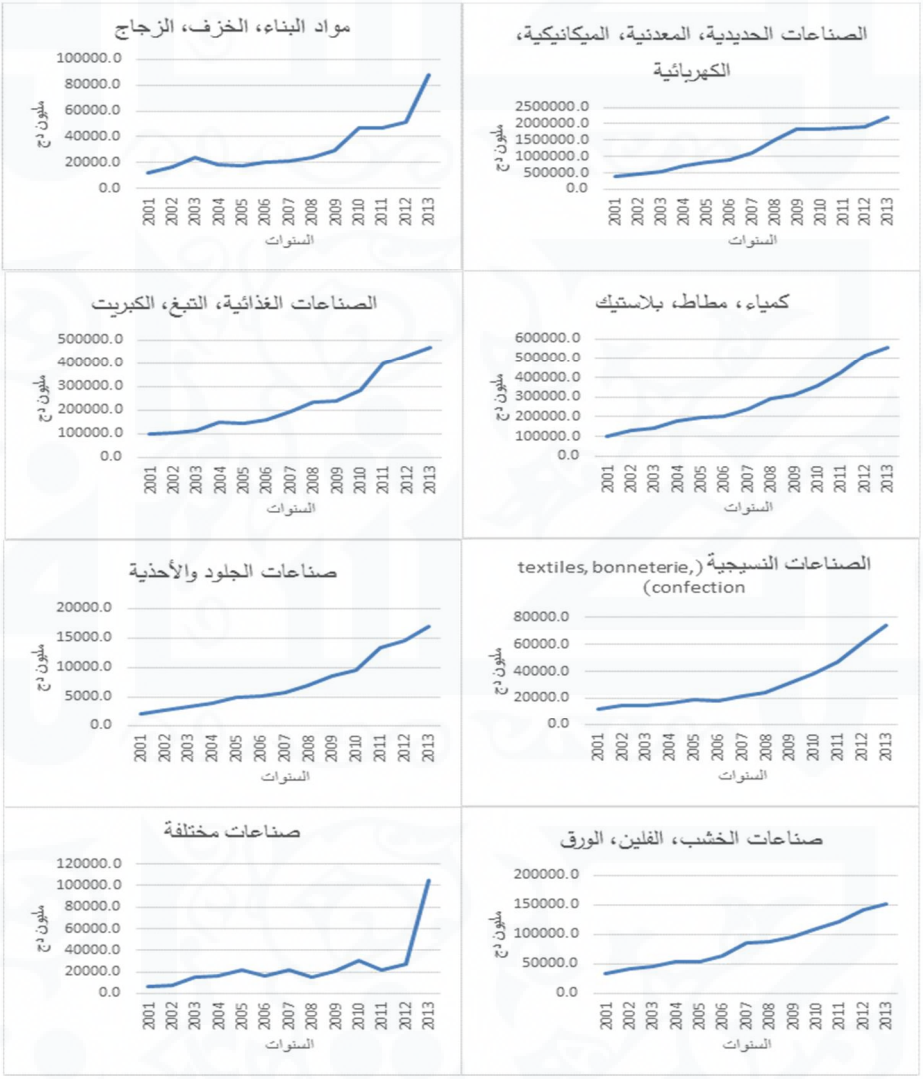

Source: élaboré par nos soins en se basant sur:

- données de 2001 à 2012: Evolution des échanges éxterieures de marchandises de 2001 à 2012, ONS, Collection statistiques N° 182/2014, Série E: statistiques Economiques N° 75, Mars 2014, P. 23. (www.ons.dz).
- données de 2013: Evolution des échanges éxterieures de marchandises de 2003 à 2013, ONS, Collection statistiques N° 188/2014, Série E: statistiques Economiques N° 79, Novembre 2014, P. 23. (www.ons.dz).

وشهدت معدلات الإختراق (Taux de pénétration) خلال الفترة 2001-2013 ارتفاعا كبيراً (الجدول رقم 3 في قائمة الملاحق). ويُمثل معدل الإختراق الحصة المئوية للواردات في السوق الداخلي. وهذا الأخير يساوي مجموع الإنتاج، الواردات والحقوق الجمركية ناقص الصادرات خارج الهوامش التجارية وهوامش النقل ومصححة من الضرائب الأخرى والإعانات الأخرى على المنتجات.[5] ومثل معدل الإختراق للمنتجات الحديدية، المعدنية، الميكانيكية والكهربائية 86.7% سنة 2013، وهذا يعني أن 86.7% من السوق الداخلي من تلك المنتجات يتم تموينها من الواردات. وارتفعت هذه النسبة عن سنة 2001 حيث مثلت 83.49%. ثم تأتي المنتجات الجلدية والأحذية، حيث شكل معدل الإختراق 79.1% مرتفعاً بشكل كبير عن سنة 2001 حيث مثل 31.70%، المنتجات الخشبية، الفلين والورق بـ 78.8% مرتفعاً عن سنة 2001 حيث مثل 55.57%، المنتجات الكميائية، المطاطية والبلاستيكية بـ 78.5% منخفضاً عن سنة 2001 حيث مثل 85.87%، منتجات الصناعات النسيجية بـ 62.9% مرتفعاً عن سنة 2001 حيث مثل 23.91%، منتجات مواد البناء، الخزف والزجاج بـ 39.5% مرتفعاً عن سنة 2001 حيث مثل 18.10%، المنتجات الغذائية، التبغ والكبريت بـ 32.1% مرتفعاً عن سنة 2001 حيث مثل 18.29%.

وتُظهر معدلات الاختراق بشكل واضح تغطية الواردات من المنتجات الصناعية التحويلية لنسبة هامة من السوق الداخلي لتلك المنتجات.

2-2- تحليل واقع واتجاهات الصادرات الصناعية التحويلية:

شهدت صادرات مختلف فروع القطاع الصناعي التحويلي تبايناً في اتجاهاتها خلال الفترة 2001-2013، حيث شهدت صادرات ثلاثة فروع انخفاضا خلال سنة 2013 مقارنة بسنة 2001 كما يلي: المنتجات الحديدية، المعدنية، الميكانيكية والكهربائية من 13619.1 مليون دج إلى 4692.7 مليون دج، منتجات الصناعات النسيجية من 296.1 مليون دج إلى 30.6 مليون دج، صناعات مختلفة من 148.0 مليون دج إلى 136.5 مليون دج. في حين شهدت الفروع الأخرى ارتفاعا في قيمة صادراتها كما يلي: منتجات مواد البناء، الخزف، الزجاج من 148.0 مليون دج إلى 2182.2 مليون دج، منتجات الكمياء، المطاط والبلاستيك من 30643.0 مليون دج إلى 107969.7 مليون دج، المنتجات الغذائية، التبغ والكبريت من 888.2 مليون دج إلى 27644.9 مليون دج، المنتجات الجلدية والأحذية من

1184.3 مليون دج إلى 2092.3 مليون دج، المنتجات الخشبية، الفلين والورق من 1184.3 مليون دج إلى 1970.3 مليون دج.

ولم تمثل صادرات قطاع الصناعة التحويلية (الجدول رقم 4 في قائمة الملاحق) سوى نسبة 2.8% من مجمل صادرات البضائع سنة 2013 منخفضاً بذلك عن سنة 2001 حيث مثل 3.3%. وهيمنت صادرات قطاع المحروقات على مجمل الصادرات من البضائع حيث مثلت 96.9% سنة 2013 مرتفعاً عن سنة 2001 حيث مثل 96.5%. وتغلب على صادرات المنتجات الصناعية التحويلية منتجات فرع الكمياء، المطاط والبلاستيك بـ 2.1% من مجموع الصادرات من البضائع. وتُمثل صادرات فرع الصناعات الغذائية، التبغ، الكبريت 0.5% مرتفعة عن سنة 2001 حيث مثلت 0.1%، وفرع الصناعات الحديدية، المعدنية، الميكانيكية، الكهربائية 0.1% منخفضاً بذلك عن سنة 2001 حيث مثلت 0.9% في حين نجد أن صادرات باقي فروع القطاع الصناعي التحويلي منعدمة أو تكاد.

وعند تحليلنا لتطور معدلات مجهود التصدير (Taux de l'effort à l'exportation) (الجدول رقم 5 في قائمة الملاحق) والتي تُمثل الحصة المئوية للإنتاج المباع إلى الخارج، أي المُصدر.[6] نجد أن منتجات فرع الكمياء، المطاط والبلاستيك يُمثل النسبة الأكبر بـ 59.9% سنة 2013، وهذا يعني أنه يتم تصدير 59.9% من إنتاج هذا الفرع. ومثلت هذه النسبة 64.6% سنة 2001. ثم يأتي فرع صناعة الجلود والأحذية بـ 32.5% سنة 2013 مرتفعاً عن سنة 2001 حيث مثل 20.0%، فرع صناعات الخشب، الفلين والورق بـ 4.8% منخفضاً عن سنة 2001 حيث مثل 4.2%، فرع الصناعات الغذائية، التبغ والكبريت بـ 2.8% مرتفعاً عن سنة 2001 حيث مثل 0.2%، فرع مواد البناء، الخزف والزجاج بـ 1.6% مرتفعاً عن سنة 2001 حيث مثل 0.3%، فرع الصناعات الحديدية، المعدنية، الميكانيكية، الكهربائية بـ 1.4% منخفضاً بصورة كبيرة عن سنة 2001 حيث مثل 15.4%، فرع الصناعات النسيجية بـ 0.1% منخفضاً عن سنة 2001 حيث مثل 0.8%، صناعات مختلفة بـ 0.2% منخفضاً عن سنة 2001 حيث مثل 0.3%.

الشكل رقم 6: تطور الصادرات من المنتجات الصناعية التحويلية حسب قطاعات النشاط (NSA) في القطاع الصناعي التحويلي خلال الفترة 2001-2013

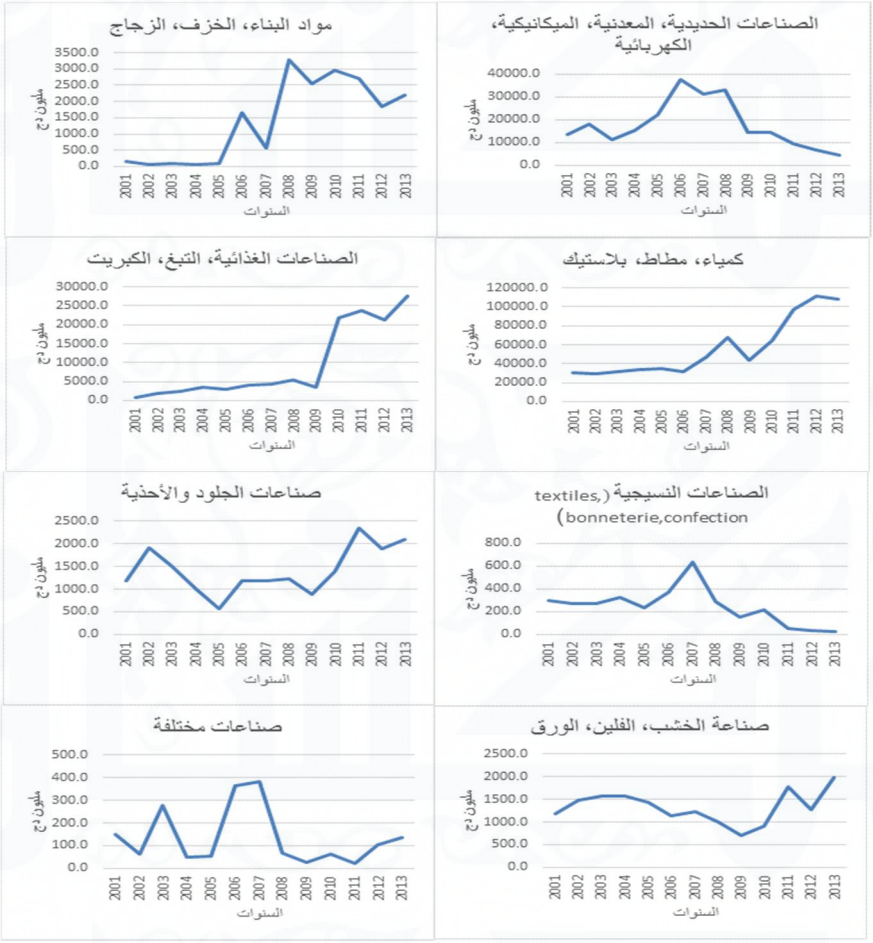

Source: élaboré par nos soins en se basant sur:

- données de 2001 à 2012 :Evolution des échanges éxterieures de marchandises de 2001 à 2012, op.cit., P. 99.
- données de 2013: Evolution des échanges éxterieures de marchandises de 2003 à 2013, op.cit., P. 98.

3- أهمية الإستثمارات الأجنبية المباشرة في ترقية الصادرات الصناعية التحويلية في الجزائر

يُعتبر تنوع مصادر الدخل من مظاهر القوة الاقتصادية على عكس حال الدول التي تعتمد على سلعة وحيدة (أو عدد محدود من السلع) أي مصدر وحيد للدخل، حيث يُعرّض ما يحدث في سوق تلك السلعة أو الخدمة تلك الدول إلى آثار اقتصادية كبيرة تبعاً لطلب العالم

أو لقدرة الدولة على عرضها مما ينعكس على حجم دخل المجتمع. [7] وهو واقع الحال التي تعيشه الجزائر في الوقت الراهن في ظل الأزمة النفطية. وتُشكل الصادرات الصناعية التحويلية في ظل هذا الوضع البديل الأقدر على تنويع مصادر الدخل وتجاوز التداعيات السلبية للأزمة النفطية وكذا تقليص وفك ارتباط الاقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات الذي لازمه منذ الاستقلال. فالصادرات الصناعية تُشكل جانباً مهما في الناتج المحلي الإجمالي لمعظم دول العالم، لذلك تعمل كل دولة جاهدة على تنشيط صادراتها الخارجية عن طريق إيجاد منافذ وأسواق لمنتجاتها [8]

إن وضعية التجارة الخارجية في المنتجات الصناعية التحويلية في الجزائر والمتمثلة في ارتفاع قيمة الواردات ومعدلات الاختراق وانخفاض قيمة الصادرات وضعف معدلات مجهود التصدير تبين بوضوح الوضعية التي يعاني منها القطاع الصناعي ومؤسساته في الجزائر وافتقاده إلى القدرات التنافسية لمواجهة الواردات من المنتجات الصناعية التحويلية الأجنبية في السوق الداخلي وإختراق الأسواق الخارجية. ويرجع هذا الضعف في تنافسية القطاع الصناعي التحويلي إلى جملة من العوامل:[9]

- انخفاض الجودة؛
- ارتفاع التكلفة،
- ضعف إنتاجية العمل؛
- انخفاض قيمة العملة المحلية؛
- ارتفاع الرسوم الجمركية على الواردات من المواد الأولية والمدخلات؛

وبالرغم من أن الاهتمام بترقية إنتاج وتصدير المنتجات الصناعية التحويلية هو ضرورة دائمة بالنسبة للجزائر، إلا أن الانخفاض الراهن لأسعار النفط وبالتالي انخفاض المداخيل من العملة الصعبة يدفع إلى التفكير بشكل جدي في البحث عن سبل ذلك. وفي هذا الصدد تلعب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاع الصناعي التحويلي دوراً جد هام حيث تشير بعض الدراسات بأن الشركات المتعدية الجنسية قد لعبت دوراً هاماً في تنمية الصادرات الصناعية كما في حالة النمور الآسيوية، وتقوم تلك الشركات بهذا الدور سواء بطريقة مباشرة من خلال تصديرها لمنتجات فروعها في الدول النامية إلى الخارج أو بطريقة غير مباشرة من خلال انتشار تقنيتها بين الشركات الوطنية في الدول النامية من خلال مساهمة تلك

الشركات في رفع مستوى كفاءة إنتاجية الشركات الوطنية مما يجعل منتجات هذه الأخيرة أكثر قدرة على المنافسة في الأسواق الدولية.[10]

و"يعد جذب الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم مجالات المنافسة بين معظم دول العالم المتقدمة والنامية على حد سواء، وذلك لأهميته الكبيرة في تعزيز التنمية من خلال دوره المحتمل في تمويل خطط التنمية وتعزيز الناتج والتشغيل والتصدير ونقل التكنولوجيا وطرق الإدارة والتسويق الحديثة، وقد زادت أهميته في الآونة الأخيرة وخصوصا مع ما يشهده العالم من أزمات سياسية واقتصادية متكررة أبرزها الأزمة المالية والاقتصادية العالمية والتطورات السياسية الأخيرة في المنطقة العربية، وأزمة منطقة اليورو، هذا إلى جانب التطورات الحديثة التي طرأت على اتجاهات رؤوس الأموال الأجنبية، وذلك على صعيد الوجهة الجغرافية والقطاعية."[11]

و"شكل تصاعد اهتمام الدول النامية بمسألة التنافسية ولا سيما تنافسية صادراتها في الأسواق الدولية، سببا إضافيا للسعي إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ويرجع ذلك إلى مساهمة هذه الاستثمارات في الارتقاء بمستوى الصادرات وتحسين الإنتاج، إما من خلال الاستثمار في أنشطة ذات قيمة مضافة أكبر في مجالات جديدة، وإما بالتحول، في صناعة معينة، من الأنشطة ذات الإنتاجية المنخفضة والمعتمدة على تكنولوجيا بسيطة وعمالة كثيفة إلى أنشطة ذات إنتاجية عالية تعتمد على تكنولوجيا رفيعة المستوى وعلى المعارف."[12]

ويُعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه "استثمار يقوم به أحد المقيمين في اقتصاد ما في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر لكي يسيطر أو يمارس نفوذا كبيرا في إدارة تلك المؤسسة. وهذه الاستثمارات في حصص الملكية وسندات الدين تكتسب أهمية في البلدان المتلقية لأنها توفر تمويلا وموارد أخرى، مما يزيد من احتمالات نمو الاقتصادات. وكثيرا ما يشمل الاستثمار المباشر نقلا للتكنولوجيا، وفرص النفاذ إلى الأسواق، ومنافع أخرى تعود على الاقتصاد المتلقي، وهو عادة ذو طبيعة طويلة الأجل."[13]

ويصف صندوق النقد الدولي الاستثمار الاجنبي بأنه مباشر عندما تكون نسبة ما يملكه المستثمر من أسهم رأسمال إحدى مؤسسات الاعمال 10% أو أكثر، على أن تكون تلك الملكية مرتبطة بالقدرة على التأثير في إدارة المؤسسة.[14]

وينزع الاستثمار الأجنبي المباشر ليأخذ شكلين وفقا لصيغة الدخول (Entry mode) إلى الاقتصاديات المضيفة (Host countries) وهما: الاستثمار التأسيسي أو ما يطلق عليه بـ

"Greenfield investment" والثانية تتمثل في عمليات الاندماج والاستحواذ العابرة للحدود(Cross-border mergers and acquisitions). فالاستثمارات الأجنبية المباشر التأسيسية تشير إلى مشاريع الاستثمار التي تتمثل في إقامة مرافق إنتاجية جديدة مثل المكاتب، البنايات، المصانع...كما أنها تشمل أيضا حركة رأس المال الغير ملموس خاصة في الخدمات، في حين أن الاندماجات والاستحواذات العابرة للحدود تنطوي على التملك الجزئي أو الكلي أو اندماج رأس المال، الأصول والخصوم لمؤسسات موجودة في دولة ما عن طريق الشركات المتعدية الجنسية من دول أخرى.[15]

ويُمكن للاستثمارات الأجنبية أن تتدفق على مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي، ومنها القطاع الصناعي الذي يُعتبر القطاع الأهم الذي يجب على الدول المضيفة الاهتمام به عند سن القوانين والإجراءات التحفيزية.

ويكمن الإهتمام باستقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاع الصناعي التحويلي بالنسبة إلى الجزائر في العديد من العوامل، نذكر منها:

– ضعف الإستثمارات الخاصة المحلية في القطاع الصناعي التحويلي لعدد من الأسباب أهمها عدم المخاطرة باستثمار مبالغ مالية كبيرة يتطلبها هذا القطاع؛

– إقامة شبكة من الروابط الأمامية والروابط الخلفية مع الشركات المحلية (وشركات أجنبية أخرى)، خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي يمكنها أن تلعب دوراً جد هام كمقاولات من الباطن (Sous-traitance)؛

– أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة لا تنطوي على ديون على عاتق الدولة، كما أن حدوث فشل استثماري يتحمله المستثمر الأجنبي نفسه؛

– خبرة الشركات الأجنبية في المجال الصناعي وامتلاكها وتحكمها في التقنيات اللازمة المستخدمة في هذا القطاع؛

– توفر الشركات الأجنبية على أسواق خارجية جاهزة لتصريف المنتجات الصناعية، بالإضافة إلى امتلاكها للقدرات والخبرات اللازمة لاختراق أسواق جديدة.

وبالإضافة إلى ما سبق، فهناك احتمالات كبيرة لتبني الشركات الأجنبية لمفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات. ولقد أصبحت هذه الأخيرة عنصرا هاما في القدرة التنافسية العالمية، حيث أصبح المشترون الدوليون يشترطون أكثر فأكثر امتثال المصدرين للمبادئ التي تقتضيها تلك المسؤولية.[16] وهو ما يعزز من فرص التصدير للشركات الأجنبية في حال

تبني ذلك المفهوم. في حين تجد منشآت صغيرة ومتوسطة عديدة في الدول النامية صعوبة بالغة في تطبيق مبادئ هذا المفهوم.[17] ما يُشكل عائقاً إضافياً أمام صادراتها.

وتعاني الجزائر من نقص شديد في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. فالبرغم من زيادة قيمة التدفقات من تلك الاستثمارات إلى 1488 مليون دولار سنة 2014 مقارنة بـ 280.1 مليون دولار فقط سنة 2000، إلا أنها تبقى ضعيفة جداً. فحصتها من تلك الاستثمارات لا تمثل سوى 0.12% من التدفقات العالمية و0.22% من التدفقات إلى الاقتصاديات النامية و2.76% من التدفقات إلى إفريقيا بالرغم من الوزن الاقتصادي للجزائر في هذه القارة.

الجدول رقم 2: تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة 2000-2014

السنوات	العالمية	الإقتصاديات النامية	إفريقيا	الجزائر			
				القيمة	الحصة (%)		
					من العالمية	من الإقتصاديات النامية	من إفريقيا
2000	1363215.3	232216.1	9624.4	280.1	0.02	0.12	2.91
2005	927402.3	330178.0	29505.5	1145	0.12	0.35	3.88
2010	1328215.3	579890.6	44072.2	2300.2	0.17	0.40	5.22
2011	1564934.7	639135.2	47705.0	2580	0.16	0.40	5.41
2012	1403115.5	639021.5	56435.4	3052.3	0.22	0.48	5.41
2013	1467149.0	670789.9	53968.7	2661.1	0.18	0.40	4.93
2014	1228283.3	681386.7	53912.1	1488	0.12	0.22	2.76

Source: http://unctadstat.unctad.org (23/10/2015)

الحصص المئوية من حساب الباحث.

أيضا تُظهر مؤشرات أخرى ضعف قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة إلى بعض المجاميع الكلية. فهي لا تمثل سوى 0.7% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2014 بالرغم من الارتفاع البسيط من 0.51% سنة 2000. كما أنها لا تمثل سوى 3.75% في التكوين الخام لرأس المال الثابت سنة 2013 مرتفعة عن سنة 2000 حيث مثلت 2.47%.

Source: élaboré par nos soins en se basant sur: http://unctadstat.unctad.org (23/10/2015)
النسبة في التكوين الخام لرأس المال لسنة 2014 غير متوفرة.

وعلى الرغم مما حققته الجزائر من نتائج إيجابية على مستوى الإستثمارات الأجنبية المباشرة في بعض القطاعات كالمحروقات، إلا أن بعض الصناعات المتعلقة بالكيماويات والبتروكيماويات والصناعات التحويلية بصفة عامة، لم تستفد من العوائد الإيجابية للإستثمارات الأجنبية من حيث إحداث مناصب الشغل ونقل التكنولوجيا والمعارف العملية وتطوير مشاريع صناعية تحويلية قصد تنويع الصادرات الجزائرية.[18] وتشير قاعدة بيانات FDI Markets التابعة لمؤسسة فاينانشيال تايمز العالمية فيما يتعلق بنشاط الجزائر على صعيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة الجديدة (أو التأسيسية) (greenfield) خلال الفترة ما بين جانفي 2003 وماي 2015 أن الاستثمارات العربية والأجنبية الواردة إلى الجزائر تتركز في قطاعات الفحم والنفط والغاز بنسبة 28.1% والمعادن بنسبة 21.1% والعقار بنسبة 19.6%.[19]

ويُعزى النقص في جذب الإستثمارات الأجنبية نحو القطاع الصناعي (التحويلي) إلى عدة عوامل، أهمها:

- تباطؤ في تطبيق الإصلاحات الإدارية والتشريعية الخاصة بالاستثمارر عامة والاستثمار الصناعي خاصة حيث يعاني المستثمرون كثيرا من الإجراءات الإدارية الطويلة والروتينية المعقدة لا سيما عند طلب الحصول على تراخيص الاستثمار مما يتطلب الكثير من الوقت والجهد ويؤثر سلبا على تنفيذ خطط الاستثمار لأصحاب المشاريع.
- صعوبة الحصول على القروض خاصة بالنسبة للصناعات الصغيرة والمتوسطة. فالبرغم من تزايد البنوك الخاصة، تبقى البنوك الحكومية مهيمنة على السوق، الشيء الذي يقلل من التنافسية ومن وفرة وتنوع الموارد المالية.

- نقص في المعلومات والإحصاءات حول المعطيات اللازمة للاستثمار الصناعي حيث يعاني المستثمرون من نقص في الوثائق والإحصاءات في مجال الاستثمار التي تمكنهم من التخطيط العلمي السليم لمستقبل استثماراتهم.
- نقص في البنية التحتية والتجهيزات الأساسية حيث بالرغم من الجهود الكبيرة التي بذلت في سبيل توفير الهياكل والتجهيزات والخدمات وإنشاء مناطق حرة، إلا أنها لا زالت تعتبر من أكبر المعوقات التي يعاني منها المستثمرون.[20]

وبالنظر إلى هذا العجز الكبير في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بصفة عامة، وإلى القطاع الصناعي التحويلي بصفة خاصة، وإضافة إلى الأهمية التي يكتسيها إنتاج وتصدير المنتجات الصناعية التحويلية، فإنه يتعين على الجزائر تحسين مناخ الاستثمار فيها. ويُقصد بمناخ الاستثمار "مجمل الأوضاع والظروف الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، المؤسسية والقانونية التي يمكن أن تؤثر على قرار الاستثمار وعلى فرص نجاح المشروع الاستثماري في دولة ما أو قطاع معين. وتعد هذه الأوضاع والظروف عناصر متداخلة تؤثر وتتأثر ببعضها البعض، ومعظمها عناصر متغيرة يخلق تفاعلها أو تداعيها أوضاعا جديدة بمعطيات مختلفة وتترجم محصلتها كعوامل جاذبة أو طاردة لرأس المال."[21] وتتمثل مظاهر المناخ الجيد للاستثمار الأجنبي المباشر فيما يلي:

1. اتباع سياسات التحرر الاقتصادي، وزيادة دور القطاع الخاص وتشجيعه؛
2. عدم التمييز في المعاملة بين الاستثمارات الوطنية والأجنبية؛
3. تقرير المزايا والحوافز المشجعة للاستثمار، سواء في صورة إعفاءات ضريبية أو جمركية أو ما يتصل بتسعير المنتجات أو الخدمات اللازمة للمشروع الاستثماري؛
4. تسهيل تملك المشروعات الاستثمارية للأراضي والعقارات اللازمة لمباشرة نشاطها، وتيسير إقامة المستثمرين الأجانب داخل الدولة المضيفة؛
5. توافر البنية الأساسية والمرافق الصالحة من طرق ومواصلات ووسائل اتصال وغيرها، وذلك لتسهيل مزاولة النشاط الاستثماري؛
6. توافر الاستقرار السياسي في الدولة المضيفة، واتساع حجم الممارسات الديمقراطية فيها؛
7. التأمين الكامل للمشروعات الاستثمارية من المخاطر غير التجارية مع تقرير التعويضات الملائمة في حالة وقوع هذه المخاطر؛
8. توفير البيئة الإدارية الملائمة لتسهيل إجراءات الموافقة على المشروع ومنح تراخيص البناء والتشغيل والبعد عن الروتين والمعوقات البيروقراطية المعرقلة لسرعة إتمام الإجراءات الحكومية؛

9. خلق بيئة طيبة للسياسات العامة للدولة المضيفة، الأمر الذي يجعل المستثمر الأجنبي يشعر بأن سياسات الدولة المالية والنقدية والاقتصادية تتمتع بالاستقرار والبعد عن المفاجآت غير المتوقعة؛

10. توحيد الجهة التي يتعامل معها المستثمر، وأن تكون مقترحاته إزاء معوقات الاستثمار محل اعتبار لدى المسئولين.[22]

وبالرغم من ردود الفعل حول قاعدة 51/49 التي تحكم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر والتي تقضي بأنه لا يُمكن إنجاز الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلا في إطار شراكة تمثل فيها المساهمة الوطنية المقيمة نسبة 51% على الأقل من رأس المال الاجتماعي. ويُقصد بالمساهمة الوطنية عدة شركاء.[23] فإن الجزائر تتوفر على مقومات هائلة للتنافس على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر مثل الموارد طبيعية ورخص بعض تكاليف عناصر الإنتاج (مصادر الطاقة المدعمة، اليد العاملة،...الخ). كما يُشكل ارتفاع معدلات الاختراق حافزاً غير مباشر للشركات الأجنبية للدخول للاستثمار في السوق المحلي. فالشركات الأجنبية، ونظرا لارتفاع نسبة ما تمثله الواردات من المنتجات الصناعية التحويلية في السوق المحلي، يُمكنها السعي، في بادئ الأمر، إلى إقامة منشآت صناعية موجهة إلى السوق المحلي ومنافسة الواردات وبالتالي امتلاك حصص سوقية هامة ومن ثم التوجه نحو التصدير. وعلى كل حال، فمن أجل تحفيز الاستثمارات الصناعية (محلية وأجنبية) ينبغي إتباع ما يلي:

1- تكثيف ومواصلة الجهود قصد تسهيل الإجراءات والتشريعات الخاصة والمحفزة والجاذبة للاستثمار.

2- ضرورة تطوير الحكامة الاقتصادية من أجل شفافية أكثر في السياسات والقوانين والقرارات الاستثمارية.

3- تفعيل دور القطاع المالي لتوفير القروض اللازمة للصناعات الصغيرة والمتوسطة.

4- تحسين الخدمات وتحديث الدراسات القطرية لتحفيز الاستثمارات المحلية والأجنبية.

5- عصرنة مناهج التعليم العام والخاص وتنظيم دورات تدريبية نوعية لتأهيل العاملين والكوادر المحلية بهدف مواكبة التطورات العالمية وتلبية حاجيات المستثمرين من الموارد البشرية المدربة ذات الكفاءة والإنتاجية العالية.

6- القيام بمبادرات على النطاق الإقليمي عبر تطبيق محتوى الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف لتوفير مناخ أعمال ملائم وإقامة هيئات موحدة لترويج الاستثمار وتسهيل إجراءات رخص تنفيذ المشروعات.

7- إيجاد بنك معلوماتي متخصص مزود بأحدث التجهيزات والأساليب المعلوماتية والإحصاءات والمؤشرات الدقيقة وذلك لتزويد المستثمرين والممولين وصناع القرار والباحثين والمبدعين والمبتكرين بأحدث وأدق المعلومات والبيانات والمؤشرات المتعلقة بالاستثمار عامة وبالاستثمار الصناعي خاصة.[24]

الخاتمة:

لطالما أدى انخفاض أسعار النفط إلى بعث التفكير في البدائل الكفيلة بالخروج من الأزمة، إلا أن معاودة ارتفاع الأسعار ربما أدى إلى التراخي في مثل ذلك التفكير. ومع استمرار أسعار النفط عند مستويات منخفضة في ظل الأزمة النفطية الراهنة لا بد أن يدفع هذا، وبطريقة جدية، نحو محاولة الخروج من دائرة التبعية للصادرات من المحروقات والسعي إلى تنويع الاقتصاد والصادرات.

صحيح أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة يُمكنها أن تلعب دوراً جد هام في ترقية الصادرات من المنتجات الصناعية التحويلية بالنظر إلى ما تتميز به الشركات الأجنبية من خبرة وقدرة كافيتين لاختراق الأسواق الخارجية، خاصة أن الجزائر تتوفر على إمكانيات كبيرة تُمكنها من استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى القطاع الصناعي التحويلي، إلا أن هناك الكثير من العمل الذي يجب أن يُبذل لتحسين مناخ الاستثمار أكثر تلبية لمتطلبات المستثمرين الأجانب.

وبالرغم من تطرقنا إلى دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاع الصناعي التحويلي كأحد سبل ترقية الصادرات الصناعية التحويلية إلا أنه في نفس الوقت لا بد من تشجيع القطاع الخاص المحلي بشكل أكبر خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة للارتقاء بالقطاع الصناعي التحويلي سواء لإنتاج منتجات تنافسية لتلبية الطلب المحلي ومنافسة الواردات أو اختراق الأسواق الخارجية من خلال الصادرات.

وفي الأخير يُمكن تقديم التوصيات والاقتراحات التالية:

– ضرورة تحفيز الشركات الأجنبية للاستثمار في القطاع الصناعي التحويلي من خلال منحها تحفيزات إضافية عن المؤسسات التي تنشط في قطاعات أخرى مثل النشاطات التجارية.

– تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحلية على الاستثمار في القطاع الصناعي التحويلي.

–ضرورة لعب الدولة دورها في الارتقاء بالقطاع الصناعي التحويلي لمنافسة الواردات والتصدير من خلال سن القوانين والتشريعات الضرورية لتشجيع الاستثمار في هذا القطاع الاستراتيجي وتسهيل عمليات تصدير المنتجات الصناعية التحويلية.

الملاحق:

الجدول رقم 1: تطور الصادرات الجزائرية من المحروقات خلال الفترة 2010-2014

		2010	2011	2012	2013	2014
البترول الخام	القيمة (مليون دولار)	20724.9	28744.8	27750.4	24326.5	18343.2
	الحجم (مليون برميل)	258.7	254.6	250.4	222.2	184.5
	سعر الوحدة (دولار/برميل)*	80.2	112.9	111.0	109.5	100.2
	النسبة من الصادرات الكلية من المحروقات (%)	36.9	40.1	39.3	38.4	31.4
الكوندونسا	القيمة (مليون دولار)	4268.7	5495.9	4698.2	4838.6	3886.7
	الحجم(مليون برميل)	54.3	53.1	45.6	48.4	42.9
	سعر الوحدة (دولار/برميل)	78.7	103.6	103.3	99.9	90.7
	النسبة من الصادرات الكلية من المحروقات (%)	7.6	7.7	6.7	7.6	6.7
المنتجات البترولية المكررة	القيمة (مليون دولار)	9219.5	11971.8	11044.7	10906.3	13195.2
	الحجم(مليون برميل)	111.6	106.7	97.7	101.4	132.0
	سعر الوحدة (دولار/برميل)	82.6	112.2	113.1	107.6	100.0
	النسبة من الصادرات الكلية من المحروقات (%)	16.4	16.7	15.6	17.2	22.6
غاز البترول المميع	القيمة (مليون دولار)	4086.9	5202.8	4775.8	4389.6	5203.4
	الحجم (مليون برميل)	64.3	65.4	59.8	58.0	78.6
	سعر الوحدة (دولار/برميل)	63.5	79.5	79.9	75.6	68.2
	النسبة من الصادرات الكلية من المحروقات (%)	7.3	7.3	6.8	6.9	8.9
الغاز الطبيعي المميع	القيمة (مليون دولار)	5879.2	6670.9	6500.0	6041.5	7396.2
	الحجم (مليار و.ح.ب)	714.1	636.8	565.2	538.7	666.0
	سعر الوحدة (دولار/مليون و.ح.ب)	8.3	10.5	11.5	11.2	11.1
	النسبة من الصادرات الكلية من المحروقات (%)	10.5	9.3	9.2	9.5	12.7
الغاز الطبيعي	القيمة (مليون دولار)	11942.4	13575.6	15814.6	12823.7	10336.9
	الحجم (مليار و.ح.ب)	1416.0	1339.7	1399.5	1224.6	1029.1
	سعر الوحدة (دولار/مليون و.ح.ب)	8.4	10.1	11.3	10.5	10.0
	النسبة من الصادرات الكلية من المحروقات (%)	21.3	18.9	22.4	20.3	17.7

Source: élaboré par nos soins en se basant sur: Evolution économique et monétaire en Algérie, rapport 2014, banque d'Algérie, juillet 2015. (http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapportba_2014/rapportannuel_ba2014.pdf).

*الأسعار الواردة في المصدر تختلف بشكل طفيف عن الأسعار المذكورة سابقاً.

الجدول رقم 2: تطور هيكل واردات البضائع حسب قطاعات النشاط (NSA) خلال الفترة 2001-2013

مدونة قطاعات النشاط (NSA)	التعيين	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
01	الزراعة، الصيد البحري، الصيد	13.4	15.6	13.0	11.8	10.6	10.0	9.9	12.8	8.5	7.4	11.7	8.9	8.4
02	الماء والطاقة	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
03	المحروقات	1.0	0.7	0.6	0.5	0.4	0.5	0.6	0.9	0.8	1.8	1.9	9.8	8.0
05	المناجم والمقالع	0.9	1.0	0.7	0.8	1.3	1.3	1.1	1.0	0.9	1.0	0.9	0.3	0.3
06	الصناعات الحديدية، المعدنية، الميكانيكية، الكهربائية	49.5	49.0	51.0	53.2	56.4	57.1	57.2	58.6	63.9	60.6	54.1	49.0	49.9
07	مواد البناء، الخزف، الزجاج	1.6	1.8	2.3	1.4	1.2	1.3	1.1	0.9	1.0	1.6	1.4	1.3	2.0
08	البناء والأشغال العمومية	0.0	0.3	0.5	0.4	0.4	0.2	0.2	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1
09	كمياء، مطاط، بلاستيك	13.4	13.6	13.7	13.6	13.2	13.0	12.5	11.3	11.0	12.0	12.4	13.2	12.7
10	الصناعات الغذائية، التبغ، الكبريت	13.2	11.1	10.7	11.4	9.7	10.1	10.2	9.1	8.3	9.3	11.6	11.1	10.7
11	الصناعات النسيجية textiles,) bonneterie, (confection	1.6	1.5	1.4	1.2	1.3	1.2	1.2	0.9	1.1	1.3	1.4	1.6	1.7
12	صناعات الجلود والأحذية	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	0.4	0.4	0.4
13	صناعات الخشب، الفلين، الورق	4.4	4.3	4.3	4.1	3.7	4.0	4.5	3.4	3.4	3.7	3.5	3.6	3.5
14	صناعات مختلفة	0.8	0.8	1.4	1.2	1.4	1.0	1.2	0.6	0.7	1.0	0.6	0.7	2.4
	المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

Source:

- données de 2001 à 2012: Evolution des échanges éxterieures de marchandises de 2001 à 2012, op.cit., P. 24.
- données de 2013: Evolution des échanges éxterieures de marchandises de 2003 à 2013, op.cit., P. 24.

الجدول رقم 3: تطور معدل الإختراق حسب قطاعات النشاط (NSA) في القطاع الصناعي التحويلي خلال الفترة 2001-2013

مدونة قطاعات النشاط (NSA)	التعيين	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
06	الصناعات الحديدية، المعدنية، الميكانيكية، الكهربائية	83.49	85.95	84.57	86.97	89.00	90.55	89.94	90.67	87.98	87.47	86.97	86.2	86.7
07	مواد البناء، الخزف، الزجاج	18.10	21.65	28.37	20.08	18.31	18.76	17.61	19.09	21.95	29.57	26.97	29.0	39.5
09	كمياء، مطاط، بلاستيك	85.87	81.25	84.81	85.95	86.13	75.55	78.41	85.01	78.57	84.24	90.17	77.8	78.5
10	الصناعات الغذائية، التبغ، الكبريت	18.29	18.66	19.43	23.63	22.46	23.21	25.69	27.94	25.92	28.49	33.27	32.6	32.1
11	الصناعات النسيجية textiles,) bonneterie, (confection	23.91	26.40	25.13	27.06	29.65	28.89	33.58	35.98	40.87	47.05	51.72	58.5	62.9
12	صناعات الجلود والأحذية	31.70	36.07	39.52	40.26	43.83	49.94	55.15	58.43	61.39	65.73	77.03	73.8	79.1
13	صناعات الخشب، الفلين، الورق	55.57	58.74	60.45	62.49	62.83	64.64	72.28	71.92	73.16	75.44	77.21	78.3	78.8
14	صناعات مختلفة	11.81	14.41	22.20	22.52	27.26	22.15	29.71	21.35	24.69	34.43	27.21	-0.5	-2.1

Source:

- données 2001 à 2012: Evolution des échanges éxterieures de marchandises de 2001 à 2012, op.cit., P. 158.
- données de 2013: Evolution des échanges éxterieures de marchandises de 2003 à 2013, op.cit., P. 157.

الجدول رقم 4: تطور هيكل صادرات البضائع حسب قطاعات النشاط (NSA) خلال الفترة 2001-2013

مدونة قطاعات النشاط (NSA)	التعيين	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
01	الزراعة، الصيد البحري، الصيد	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1
02	الماء والطاقة	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.00
03	المحروقات	96.5	96.3	97.3	97.4	98.1	97.9	97.8	97.5	97.7	97.4	97.2	97.2	96.9
05	المناجم والمقالع	0.1	0.1	0.1	0.1	0.0	0.1	0.1	0.2	0.2	0.1	0.2	0.2	0.2
06	الصناعات الحديدية، المعدنية، الميكانيكية، الكهربائية	0.9	1.2	0.6	0.7	0.6	0.9	0.7	0.6	0.4	0.3	0.2	0.1	0.1
07	مواد البناء، الخزف، الزجاج	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.1	0.1	0.1	0.1	0.0	0.0
08	البناء والأشغال العمومية	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
09	كمياء، مطاط، بلاستيك	2.1	1.9	1.7	1.5	1.0	0.8	1.1	1.3	1.3	1.5	1.8	1.9	2.1
10	الصناعات الغذائية، التبغ،الكبريت	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.5	0.4	0.4	0.5
11	الصناعات النسيجية textiles,) bonneterie, confection	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
12	صناعة الجلود والأحذية	0.1	0.1	0.1	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
13	صناعة الخشب، الفلين، الورق	0.1	0.1	0.1	0.1	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
14	صناعات مختلفة	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
المجموع		100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

Source:

- données de 2001 à 2012: Evolution des échanges éxterieures de marchandises de 2001 à 2012, op.cit., P. 99.
- données de 2013: Evolution des échanges éxterieures de marchandises de 2003 à 2013, op.cit., P. 99.

بالنسبة لقطاع البناء والأشغال العمومية تم إستخراج المعطيات من 2003 إلى 2013 من المصدر الثاني، وقام الباحث بإتمام إحصائيتي 2001 و2002 على أساس أن هذا القطاع لم يتم إدراجه في جدول تطور هيكل صادرات البضائع حسب قطاع النشاط ومجموع باقي القطاعات سنتي 2001 و2002 هو 100.

الجدول رقم 5: تطور معدل مجهود التصدير حسب قطاعات النشاط (NSA) في القطاع الصناعي التحويلي خلال الفترة 2001-2013

مدونة قطاعات النشاط (NSA)	التعيين	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
06	الصناعات الحديدية، المعدنية، الميكانيكية، الكهربائية	15.4	18.9	10.5	12.8	17.6	28.8	20.4	17.6	5.4	5.2	3.3	2.1	1.4
07	مواد البناء، الخزف، الزجاج	0.3	0.1	0.1	0.1	0.1	1.9	0.6	3.1	2.3	2.4	2.1	1.4	1.6
09	كمياء، مطاط، بلاستيك	64.6	49.0	55.3	54.0	52.3	32.5	41.3	57.0	33.8	49.4	67.7	66.2	59.9
10	الصناعات الغذائية، التبغ، الكبريت	0.2	0.4	0.5	0.7	0.6	0.8	0.8	0.9	0.5	2.9	2.9	2.4	2.8
11	الصناعات النسيجية textiles,) bonneterie, confection	0.8	0.6	0.6	0.7	0.5	0.8	1.4	0.7	0.4	0.5	0.1	0.1	0.1
12	صناعة الجلود والأحذية	20.0	27.7	23.1	14.5	8.4	18.7	20.1	19.9	14.3	21.4	37.3	29.2	32.5
13	صناعة الخشب، الفلين، الورق	4.2	4.8	5.0	4.6	4.3	3.2	3.6	2.8	2.0	2.4	4.7	3.2	4.8
14	صناعات مختلفة	0.3	0.1	0.5	0.1	0.1	0.6	0.7	0.1	0.0	0.1	0.0	0.2	0.2

Source:

- données de 2001 à 2012: Evolution des échanges éxterieures de marchandises de 2001 à 2012, op.cit., P. 158.
- données de 2013: Evolution des échanges éxterieures de marchandises de 2003 à 2013, op.cit., P. 157.

الهوامش والإحالات:

[1] صندوق النقد الدولي: آفاق الاقتصاد العالمي: نمو غير متوازن: عوامل قصير الأجل وطويلة الأجل، أفريل 2015، ص 28. (www.imf,org).

[2] نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

[3] نفس المرجع السابق، ص 63.

[4] وهو حساب تخصيص خاص رقم 103-302 والمفتوح في كتابات الخزينة بعنوان "صندوق ضبط الموارد" حيث يُقيد في هذا الحساب في باب الإيرادات: – فوائض القيم الجبائية الناتجة عن مستوى أعلى لأسعار المحروقات عن تلك المتوقعة ضمن قانون المالية، – كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق. وفي باب النفقات: – ضبط نفقات وتوازن الميزانية المحددة عن طريق قانون المالية

السنوي، – تخفيض الدين العمومي. (المادة 10 من القانون رقم 2000–02 المؤرخ في 27 جوان سنة 2000 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 37، 28 جوان 2000).

وتم تعديل المادة 10 المذكورة أعلاه من خلال المادة 66 من القانون رقم 03–22 المؤرخ في 28 ديسمبر سنة 2003 المتضمن قانون المالية لسنة 2004 (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 83، 29 ديسمبر سنة 2003). ومن خلال المادة 25 من الأمر رقم 06–04 المؤرخ في 15 جويلية سنة 2006 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2006 (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 47، 19 جويلية سنة 2006). وحسب هذه المادة الأخيرة يُقيد في هذا الحساب في باب الإيرادات: – فوائض القيم الناتجة عن مستوى تجاوز إيرادات الجباية البترولية لتقديرات قانون المالية، – تسبيقات بنك الجزائر الموجهة لتسيير المديونية الخارجية بكيفية فعالة،– كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق. وفي باب النفقات: – تمويل عجز الخزينة دون أن يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دينار،– تخفيض المديونية العمومية.

[5] Evolution des échanges éxterieures de marchandises de 2003 à 2013, ONS, Collection statistiques N° 188/2014, Série E: statistiques Economiques N° 79, Novembre 2014, P. 7. (www.ons.dz).

[6] Idem.,

[7] د.عثمان أبو حرب: الاقتصاد الدولي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان–الأردن، 2007، ص ص 20–21.

[8] مجلة الصناعة العربية، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، العدد السابع، الرباط–المغرب، نوفمبر 2011، ص 18. (www.aidmo,org).

[9] للمزيد من التفاصيل حول هذه العوامل، أنظر: ريغي هشام: التحرير الإقتصادي وأسواق العمل: حالة القطاع الصناعي في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة باجي مختار –عنابة–، السنة الجامعية 2015/2014، ص ص 284–286.

[10] حسين عبد المطلب الأسرج: سياسات تنمية الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول العربية، سلسلة رسائل بنك الكويت الصناعي، رقم 83، ديسمبر 2005، ص 8. وتم تحميلها من موقع MPRA (Munich Personal RePEc Archive) على العنوان الالكتروني (https://mpra.ub.uni–muenchen.de/2230/1/MPRA_paper_2230.pdf). بتاريخ 2015/01/18.

[11] مناخ الاستثمار في الدول العربية 2015، المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، ص 20. (www.iaigc.net).

[12] حسان خضر: الاستثمار الأجنبي المباشر– تعاريف وقضايا–، سلسلة جسر التنمية، العدد 33، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، 2004، ص 14.

[13] صندوق النقد الدولي: مجلة التمويل والتنمية، المجلد 48، العدد 3، سبتمبر 2011، ص 57.

[14] أ.حسان خضر، مرجع سبق ذكره، ص 3.

[15] UNCTAD: World investment report 2006: FDI from Developing and Transition Economies: Implications for Development, United Nations, New York and Geneva, 2006, P.15. (www.unctad.org)

[16] منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية: التقرير السنوي 2006، فيينا، 2007، ص 43. (www.unido.org).

[17] نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

[18] التقرير الصناعي العربي 2009–2010، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، الرباط– المغرب، ص 87. (www.aidmo,org).

[19] مناخ الاستثمار في الدول العربية 2015، مرجع سبق ذكره، ص 118.

[20] التقرير الصناعي العربي 2008، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، الرباط–المغرب، ديسمبر 2008، ص ص 20–21. (www.aidmo,org).

[21] مناخ الإستثمار في الدول العربية 2011، المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، ص 15. (www.iaigc.net).

[22] د.نزيه عبد المقصود محمد مبروك: الأثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، مصر، الطبعة الأولى، 2007، ص ص 92–93.

[23] قانون المالية التكميلي لسنة 2009، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 44، 26 جويلية 2009.

[24] التقرير الصناعي العربي 2009–2010، مرجع سبق ذكره، ص 17.